من (الكتاب الذهبي) قبل أن يطبع

لغة الأحكام والمرافعات

للأستاذ زكي عريبي

— ٥ —

« أما المتهمان على الأديب الزاريان على الفضل فى أشخاص المثقفين فهما ...

وأما المجنى عليه فهو ...

ولو شئنا التوسع لقلنا إن المجنى عليهم قوم كانوا فى عزلة من القوة فتجرد لهم المتهمان يسطوان عليهم بالقلم المسموم والقول القاذع والعبارة التى تقطر سما وحقداً وحفيظة

وما علمنا أن أمة صقلتها الحضارة أو كانت على الفطرة من البداوة جعلت من فضائلها تجنيها على الوادعين الذين هم فى أمن وعزلة لا يملكون لأنفسهم أمام الساطين عليهم دفعاً

إن لهذا الايجاز إيضاحاً ولهذه الجملة تفصيلاً »

ولذة التفصيل الموعود أروع وأمجد . اقرأ هذا البيان لما وقع من المتهمين وهذا التنويه بشناعة الجريمة

« أقبل مديرون من ولاة الأقاليم ، وما كانوا نكرة فيناسام الناس ، وما كان التشيع الحزبي ليميت العواطف الكريمة ، بل ما كان للنبل أن يموت ، وما فقدت مصر الرجولة فراح قوم يمشون الى هؤلاء المعزولين بالكلم الطيب ودعوهم الى وليمة ، ورأى من يحسن القول فى هذا الحفل أن يتقدم بكلمة طيبة لا ينكرها إلا حقود

وقديماً كان الناس يمشون الى الولاة المعزولين يرفهون عنهم ويذكرون لهم حميد فعالهم ... ولكن المتهمين هاجهما أن يرضى الناس عمن غضبا هما عليهم

ثم هاجهما أن يعيش هؤلاء الولاة وأن يرضى عنهم الناس فراحا يقولان عنهم فى جريدة ... إنهم أسفل المجرمين

يا شرف اللغة العربية كيف طاوعت هذين الرجلين حتى جعلا من بعض الأكرمين « أسفل المجرمين »

خبروني إذا كان الوالى الذى يعزل لا لنقصية فى شرف يعد « أسفل المجرمين » فمن يكون القاتل الذى يقتل صاحب الفضل عليه عند الثقة به والركون إليه ، والسارق الذى يسطو على الآمنين ثم يسلب الأموال والأعراض ولا يبقى على الأطفال والنساء . هذا القاتل السارق بماذا نعرفه ومن يكون ؟

« أسفل المجرمين » لا يعرف حتى تنسب إليه تهمة ، وحتى يأخذه بها القضاء العادل بعد مدافعة ومطاولة . ومع هذا فانه من المؤلم أن نصفه بأنه « أسفل المجرمين »

أما فى الخصومة الحزبية هوادة ونصفة ؟ أما لهذا الفجر الزاخر آخر ؟ أما لهذا الظلام نهاية ؟ »

بل انظر إلى هذا الانفعال الحق يستولى على النائب المترافع وقد قرأ للحكمة بعض هذا المقال القادح فراح يؤدب العادى على الأدب بعصا الأدب ولا يفل الحديد إلا الحديد

« إنى آسف كل الأسف لأيلام المجنى عليه بهذا النقل ولكنى أنقل هذا الكفر مكرهاً عن المتهم

أكل هذا يقوله هذا المسكين المعدم فى أدبه الفقير إلى عصا التأديب ، ويتقدم صاحبه الشيخ الوقور بالتنويه به والتهليل له ويدعوه فى صحيفته بالأستاذ

المتهم . . . صاحب القلم الجارح ما منشؤه وأين من كونه ؟

لله أبوه ! ألا يكون لى الشرف فأراه لأعرف رأيه فيه وهو يغمس قلمه المسموم فى دماء الوادعين كما تنفث الرقطاء الزعاف ؟ بل قلمه أسفل وأقتل ، فالرقطاء قد تذود عن نفسها بسلاح أعدلها ، وهذا يذود عن الرذيلة بسلاح لم يخلق لرجل كريم العنصر وله ضمير حى »

وها هوذا يهدأ بعد هذا العنف اللازم فيعرض لتعريف النقد الشروع فى إحكام وحسن تعبير مدهشين فيقول :

« أساس النقد أن تعنى بدرس الأمر فتتبينه جملة جملة ، وترى أى أجزائه خير ، وأى أجزائه لا يتسق مع باقيه فى جمال الوضع وتناسق التكوين ؛ على أن يكون الناقد نزيهاً لا غرض له إلا الحق . ولا تتم له ملكة النقد إلا بعد أن يكون من القوة على تمييز الأشياء بعضها من بعض فى الموضع المسلم له به

والناقد حكم ، والحكم قاض ، والقاضى أعلى من أن يتصف بهجر القول وإلا فليس بناقد . . . »

ولنقف عند هذا الحد فى الاستعراض وإلا ساقنا هـذا الابداع وأمثاله إلى أبعد مما يريد القائمون على الكتاب الذهبي

* * *

لغـــة الأحكام

تمهيد ومقارنة

الحقيقة مطلب البشر منـذ أن قام للبشر مدنية . طلبها فى الدين ، طلبها فى العلم والفلسـفة ، وطلبها فى التشريع وفى توزيع العدالة

والأحكام هى أداة هذا التوزيع . فهى عنوان الحقيقة

وعنوان الحقيقة يجب أن يكون جديراً بها من حيث شكله على الأقل وهو الذى يعنينا فى هذا البحث

لقد تحدثنا عما يجب توفره فى لغة المرافعات فوجدناه كثيراً بل مرهقاً . يتطلب كفايات عدة ألمنا الى بعضها . فهل يصدق على الأحكام ما يصدق على المرافعات ؟

لنتدبر طبيعة كل قبل أن نحاول الاجابة على هذا السؤال

المرافعـة نوع من الأدب الخطابى يرمى بالاقناع أو تحريك العواطف الى خدمة مصلحة معينة

والحكم تقرير للحقيقة كما استطاع أن يراها القاضى على ضوء عناصر الدعوى ومرافعات الخصوم

الأولى ثمرة جهاد مقاتل يبتكر الوسائل الكلامية المؤدية الى الظفر . والثانى عمل حكيم هادئ يتحسس مكان النصفة فيدل عليه

يستحيل إذن أن يكون نوع اللغتين واحداً : فاحداهما متغيرة متوثبة أبدا ، والأخرى ساكنة مستقرة أبدا

ولكن أمعنى هذا أن مهمة القاضى إذا ما جلس للكتابة للحكم أيسر من مهمة المحامى إذا وقف للدفاع ؟

إياك وهذا الاعتقاد ! صحيح أن مهمة القاضى لا تستلزم الابتكار ، وهو عمل شاق يرهق المحامى الى آخر حدود الارهاق ويتطلب فيه استعداداً خاصاً يرقى بالمران ، وقد يصل بالمحامى النابغة الى سماء كبار المخترعين ، ولكن عمل القاضى إذ يجلس لتمييز الحق من الباطل لا يقل عن عمل زميله دقة وصعوبة

إنه قبل كل شىء ناقد ؛ والنقد يتطلب قدرة على فهم الرأى المعروض ، ثم قوة على تحليله ورده إلى عناصره الأولية ، ثم صحة نظر وسلامة تقدير يستطيع بهما الوقوع على الحقيقة وسط بحر زاخر من الآراء المتناقضة ، وقد ينطوى كل منها على بعض الوجاهة

جلس هنرى الرابع ملك فرنسا العظيم يوماً ليفصل فى قضية هامة بنفسه . وقام للمرافعة بين يديه اثنان من أعلام المحاماة فى عصره ، فأبدع كلاهما وأعجز إلى حد أن صاح الملك يائساً : « رباه ! إن الخصمين على حق »

والخصمان فى كثير من الأحوال على حق إلى حدما . والصعوبة الكبرى ، الصعوبة الهائلة ، هى أن يتبين القاضى هذا الحد فيركز عليه حكمه . على أن مهمة القاضى وقد أصاب المحز لا تنتهى باصابته ، إذ عليه بعد ذلك أن يؤيد حكمه بقلمه

وفى الحق إن الأمر ليس من السهولة بحيث يبدو . دعك من القضايا السهلة التى يزاحم فيهـا الحق البديهة ولا يتطلب إلا تقريره بكلمة قد يكفى فيها قلم كاتب الجلسة . ودعك من قاض يعتقد أن عبارة « حيث » تتقـدم سطوراً جرى بها التقليد الراكد تكفى فى إلباس رأيه ثوب الأحكام

ليس هذه القضايا ولا ذلك القاضى نعنى ، وإنما نريد القضية العصية يتسابق فيها لسانان أو قلمان لطيفان من أعلام البيان . فيخضع كل منهما لرأيه طائفة من الحجج الدامغة والأدلة القوية . ويقف القاضى بين هذين السيلين فيصلا للملحمة ، ثم يقول أخيراً كلمته الحاسمة . كيف يقولها ؟ ليس القاضى بمحلف يكفيه أن يجيب بنعم أو لا

كلا الخصمين — كاسب الدعوى وخاسرها — بل وجمهور الناس يتطلع إلى أسباب حكمه ليحكم له أو عليه . لذا وجب أن تكون هذه الأسباب مقنعة . وليس الاقناع فى مكنتها إلا أن يكون كاتبها من المقدرة بحيث يستطيع أن يعالج بقلمه القضية من جميع نواحيها ؛ يبين وقائعها بجلاء ، ويستعرض مختلف الآراء فيها بدقة وايجاز ؛ يناهض ما يرى مناهضته ويؤيد ما يرى تأييده ، ثم يقف عند الرأى الذى يعتقد صحته موقفاً له قوته وله جلاله

تلك هى مهمة القاضى ككاتب . وليس يستسهلها إلا جاهل بأعباء الكتابة ومشاقها

خصائص لغة الأحكام

لكل قلم قوته ، ولكل كاتب طريقته ، فمن العبث أن نضع قواعد مطلقة لصياغة الأحكام . الأمر قبل كل شيء حسن ذوق وحسن تصرف ، ولكن للغة الأحكام مع ذلك مميزات يجب التنويه بها

حسن اختيار اللفظ ودقة الأداء

المفهوم فى الأحكام أنها نتيجة أعمال فكرة وتمعن ، يصيغها القاضى وهو جالس إلى مكتبه لا تواجهه أنظار شاخصة ولا تتعجله وجوه مستحثة . فليس يفتقر له ما قد يفتقر المترافع المندفع من تساهل فى اختيار اللفظ ودقة الأداء . ليست المسألة مسألة أدب فحسب . فان الحكم الذى تصدره محكمة ابتدائية هو سفيرها أمام محكمة الدرجة الثانية ، وحكم محكمة الاستئناف عنوان جهودها أمام محكمة النقض ، وقد ينبنى على سوء تعبير أو غموض يعتور أسباب الحكم تشويه الرأى كله أو إضعاف حجته أمام المحكمة العليا

الابتعاد عن التعمل

على أن الاحسان فى التحرير لا يستلزم التعمل ولا التزيد ، وليس أبعد عن كرامة القاضى من سعيه وراء الاعلان بأحكام تتبين فيها صنعة الأعداد للنشر والرغبة فى استجلاب الثناء

الوقار فى لغة الأحكام

كذلك يكره فى لغة الأحكام العنف والشدة وجموح العاطفة . فالقضاء وقور بطبعه وبالمهمة السامية التى يؤديها وبالاسم العالى الذى يتوج به أحكامه . فليس يليق به إذا ما تبين الحق فى جانب خصم من الخصمين أن يحمل على الخصم الآخر فيصفه بما لا يحب . صحيح أن مهمة القضاء فى بعض الأحايين التأديب والزجر : ولكن للزجر مواضعه فى القليل من الأحوال . أما على العموم وفى القضاء المدنى على الخصوص فيجب أن يكون الحكم عنوان الاعتدال والحشمة والتهذيب

ويجب على القاضى أن يذكر إذا ما ناقش دفاعاً لمحام أو رأياً قانونياً أبداه أنه إنما يناقش زميلا له فى السعى وراء الحقيقة . فليس جميلاً منه ولا كريماً أن يسفه رأيه بمثل هذه العبارة التى قرأناها فى حكم جنائى : « أما ما ذهب إليه الدفاع من أن عقلية المتهم غير ناضجة ويجب أن نصدقه لهذا السبب ، فهو من لغو القول ولا تلتفت إليه المحكمة »

وقد يبدو لك ما فى هذا القول من إساءة إذا قارنته بتصرف محكمة النقض وقد عرضت لأسباب تقرير مقدم من النيابة ، فمركتها عرك الرحا وأطارتها هباء ثم ختمت بحثها بهذه التحية الجميلة « وإن المحكمة لتقدر للنيابة ما قامت به من المجهود الفنى العظيم فى سبيل تأييد نظريتها »

وقد جرت على هذه السنة عينها مع الدفاع إذا أحسن

لغة الأحكام قديما وحديثا فى مصر

وليس يبقى لاختتام هذا البحث إلا إشارة موجزة إلى تاريخ لغة الأحكام فى مصر

من عبث التحدث عما قبل عهد منشىء مصر الحديثة ، فالمؤكد أنه لم يكن بمصر إلا قضاء شرعى غير محدود الاختصاص . بل لقد استمرت الحال فوضى قضائية فى العهد السمى بعهد المجالس الملغاة ، فلم يكن هناك محاكم بالمعنى الصحيح المفهوم اليوم ، بل كان رجال يجلسون للقضاء وليس لهم من مؤهلاته إلا الاسم . يقوم بين أيديهم وكلاء دعاوى يسعون إلى كسب قضاياهم بجميع الوسائل . وكانت اللغة فى ذلك الوسط من أحط ما عرف فى تاريخ العربية : كانت نوعاً من العامية الجوفاء يعتورها تعقيد متعمل ينطوى فى نظر أصحاب ذلك اللسان على أروع الأدب . أنظر إلى رواية الوقائع فى هذا الحكم الذى أورده محررو الوقائع الرسمية سنة ١٨٨١ نموذجاً للغموض والتعقيد المتمشيين فى أحكام ذلك العهد ، وفك رموزها إن استطعت وقل ما شئت

« فى ليلة الجمعة ٢٢ شعبان سنة ٢٩٤ صار قتل شخص يدعى شعبان نجم من كفر سعودن غربية بالغيط تعلقه وورثاه حصروا شبهتهم فى شخص بلديه يدعا (يدعى) أحمد شوره ، وبما أن المذكور لم يقر على ذلك وأنسب سيد احمد عبد الدايم رئيس المشيخة أغرى الورثة ومن سئلوا فى القضية على تهمته وما قيل فيحقه (فى حقه) بسبب مطاعنته فيحق (فى حق) الرئيس المذكور مما أبداه من المعادات (؟)

فى ذلك قد أخذت الحكومة فى أسباب الفحص والتدقيق فى هذه المسألة ولما تبين براءة أحمد الشورة المذكور وعدم صحة تهمته كونها بأغرى ذلك العمدة وشبهة العمدة المذكور بما حل بشعبان نجم وما اتضح من بعد شخص يدعى أبو السعود ابراهيم من كفر أبو جندى تابع اسماعيل الفار صهر سيد أحمد المذكور ليلة قتل شعبان المذكور وما تورى بالتحريات التى جرت عن ذلك من أن فقده بمعرفة ابراهيم الفار لعدم إفشا أم شعبان نجم الذى قتلوه ليلتها مراعاة لخاطر سيد أحمد عبد الدايم بقصد نسبة قتله لأحمد الشورى المحكى عنه بسبب مطاعنته فيحقه قد حكم من الاستئناف ببراءة أحمد المذكور ومجازاة سيد أحمد عبد الدايم بليمان اسكندرية مدة سنة ونصف الخ »

على أن لغة محرر الوقائع الرسمية الذى شهّر بهذا الحكم وسخر منه وقام يدعو إلى الاصلاح تستحق الاثبات هى أيضاً لطرافتها :

« منذ أيام جرى قلم النصيحة بمداد حب المنفعة على قرطاس القصد الجميل فرقم كلمات فى الانشاء وبيان مراتبه وتفصيل الممدوح منه وغير الممدوح ، وتقسيم أرباب القلم فى ديارنا المصرية ، وختمها بنداء عمومى صادر من سليم القلب وصميم الفؤاد

« ولقد كانت الآمال ترسل فى مخيلتى بأقلام الرجاء أن سيكون لتلك الكلمات عند أهل الديار وقع جميل فتنفعل عنها النفوس ويظهر لها أثر يذكر فى عالم المحسوسات ، فكنت لذلك كالواقف على أقدام الانتظار ، لانتهاز الفرصة فى لقاء المحبوب يقلقه الضجر ويضنيه الاصطبار ، فاذا مضى اليوم الطويل ولم أر فيه من أثر يذكر على توالى المطلوب رددت أنفاس الأسف ومنيت النفس باليوم الثانى عساه يسفر فجره عما يسكن الروع ويدفع الوسواس شأن المحب يتعلل بالأمانى ويعتذر بتوارد الأيام ؛ ولما طال بى المدى وتطاولت الأزمان . . . »

وقد يطول بنا وبك المدى وتطاول الأزمان قبل أن ننتهى من هذه المقدمة التى لا تحوى فائدة ولا تؤدى غرضاً فلنتركها ونترك عهدها السعيد إلى العهد التالى

(التتمة فى العدد القادم)

زكى عربى
المحامى أمام محكمة النقض والابرام

المؤمن المحتضر *

للشاعر الفرنسى لامرتين

بقلم محمد طه الحاجرى

تفجرت هذه المقطوعات من قلبى ، فكتبها أحد أصدقائى ، ذات صباح ، وهو الى جانب سريرى ، ذلك هو السيد مونتلان الذى عنى بأمرى ، عناية أخ ، فى مرضى الطويل الخطر الذى نزل بى فى باريس عام ١٨١٩

* * *

ما ذا أسمع ؟ الناقوس المقدّس يرنّ من حَوليّه ! وما هذه الثُّلة من رجال الدين تحيط بى باكيَة ؟ ولمن هذه الأُغنيّة الحزينة وهذه الشّملة الخافتة ؟ إيه أيتها النية ! أهذا صَوتك الذى يقرع أذنى للمرة الأخيرة ؟ أجل ! إنى لأستيقظ على حافة القبر !

* * *

وأنت أيتها الشرارة العزيزة من الجذوة الالهيّة ، والقطينة الخالدة فى هذه الجثة الفانية ، لا تخافى ولا تفزعى : فالموت آتٍ لخلاصك ! طيرى طَيَرانك يانفسى ، وتجرّدى من أغلالك ! فهل الموتُ إلا وضع آصار النجاسة البشرية ؟

* * *

أجل ! لقد انتهى الزّمن من قياس حياتى . فيأيتها الملائكة النورانيّة فى مقامها السماوى ، الى أى دار جديدة أنتم آخذون بى ؟ الآن ! الآنَ أنا أسبح فى أمواج من الضياء ، وإن الفضاء ليتسع أمامى ، وكأن الأرضَ تفِرُّ من تحت أقدامى !

* * *

ولكن ما هذا الذى أسمع ؟ فى اللحظة التى تستيقظ فيها روحى ، أسمع الحسراتِ والتنهداتِ تقرع أذنى ! ما هذا يا رفاق المنى ! أتبكون مماتى ! ولقد شربت منذ قليل من الكأس المقدسة نسيان الآلام ، ووَلجَت روحى المنتشيَة أبواب السماء ؟

محمد طه الحاجرى

(*) الأصل : Le Crétien Mourant